التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: دراسة حالة السياسة الخارجية المصرية في بيئة دولية متغيرة(*)

إعداد
ساره السيد مهدي احمد الجوهري
حاصلة علي ما جستير العلوم السياسية من جامعه السويس

الملخص :

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر في ضوء تصاعد التعددية القطبية، وتقييم انعكاساتها على السياسة الخارجية المصرية. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الانتقال من نظام أحادي القطبية، كانت تتزعمه الولايات المتحدة، إلى نظام تتعدد فيه مراكز القوة الدولية، يفرض على الدول المتوسطة - مثل مصر - إعادة صياغة استراتيجياتها الخارجية بما يضمن حماية مصالحها وتعزيز مكانتها.

تعتمد الورقة على منهجين متكاملين: المنهج الاستقرائي لفهم طبيعة التغيرات في بنية النظام الدولي، ومنهج دراسة الحالة لتحليل السياسة الخارجية المصرية في هذا السياق. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: الأول يعالج ديناميكيات القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام العالمي، من خلال متابعة صعود الصين وروسيا، وتراجع النفوذ الأمريكي، مع التركيز على التفاعلات في مناطق النفوذ مثل الشرق الأوسط وآسيا. أما المحور الثاني، فيتناول التعددية القطبية من خلال نشوء تكتلات دولية جديدة، مثل البريكس ومنظمة شنغهاي ومجموعة العشرين، كمؤشرات على تحوّل بنية الحوكمة الدولية. بينما يركز المحور الثالث على قراءة السياسة الخارجية المصرية في هذا السياق، من حيث تنويع الشراكات، والموازنة بين المصالح، ودور مصر الإقليمي في قضايا الأمن والمياه والنزاعات الحدودية.

تخلص الورقة إلى أن التعددية القطبية تمثل فرصة استراتيجية لمصر لتعزيز استقلالية قرارها الخارجي وتنويع حلفائها، لكنها في الوقت ذاته تفرض تحديات تتعلق بالتوازن بين القوى الكبرى، والقدرة على التكيف مع نظام عالمي غير مستقر.

الكلمات المفتاحية:

التعددية القطبية، النظام الدولي، السياسة الخارجية المصرية، القوى الكبرى، العلاقات الدولية ، الأمن الإقليمي، العلاقات الدولية، التحولات الجيوسياسية.

Abstract:

This research paper aims to analyze the transformations taking place in the contemporary international system in light of the rise of multipolarity, and to assess its implications for

(*) شاركت الباحثة بهذا البحث في المؤتمر الطلابي الأول لكلية السياسة والاقتصاد الذي عقدته الكلية يوم الاثنين الموافق ١ مايو ٢٠٢٥.

Egyptian foreign policy. The study is based on the hypothesis that the transition from a unipolar system—led by the United States—to one characterized by multiple centers of global power compels middle powers, such as Egypt, to reformulate their foreign policy strategies to safeguard their interests and enhance their international standing.

The paper adopts two complementary methodologies: the inductive method to understand the nature of changes in the structure of the international system, and the case study method to analyze Egypt's foreign policy within this context. The study is structured around three main axes: the first addresses the dynamics of major powers and the reconfiguration of the global order, by examining the rise of China and Russia alongside the relative decline of U.S. influence, with a focus on interactions in spheres of influence such as the Middle East and Asia. The second axis explores multipolarity through the emergence of new international blocs such as BRICS, the Shanghai Cooperation Organization, and the G20 as indicators of a transformation in global governance structures. The third axis analyzes Egyptian foreign policy in this context, focusing on the diversification of partnerships, the balancing of interests, and Egypt's regional role in issues related to security, water, and border disputes.

The paper concludes that multipolarity presents a strategic opportunity for Egypt to enhance the autonomy of its foreign policy and diversify its alliances. However, it also imposes challenges, particularly in maintaining a balance among major powers and adapting to an increasingly unstable global order.

Keywords:

Multipolarity, international system, Egyptian foreign policy, major powers, international relations, regional security, geopolitical transformations

المقدمة:

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات جوهرية مست توازن القوى العالمية وأعادت تشكيل بنية العلاقات الدولية، حيث تراجع نمط الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية لصالح صعود قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا، إلى جانب تحركات فاعلة لدول الجنوب، وهو ما أدى إلى بروز نمط جديد من التعددية القطبية. وقد اتسمت هذه المرحلة بتزايد المنافسة بين القوى الكبرى في مجالات السياسة، الاقتصاد، والأمن، في ظل عالم متشابك ومعقد تتداخل فيه المصالح وتتشابك فيه التحديات.

وفي سياق هذه التغيرات، أخذت العديد من المنظمات والتحالفات الدولية تلعب دورًا متصاعدًا في إدارة الشؤون الدولية، مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، وهو ما يعكس تراجعًا نسبيًا لأدوار المنظمات التقليدية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويفتح الباب أمام إعادة ترتيب النظام العالمي بما يحقق قدراً أكبر من التوازن والمشاركة في صنع القرار الدولي.

وتُعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز المناطق التي تتأثر بشكل مباشر بهذه التحولات الجيوسياسية، حيث تتقاطع فيها مصالح القوى الدولية بشكل مستمر. وفي هذا السياق، برز الدور المصري كفاعل إقليمي يسعى إلى التكيف مع النظام الدولي المتغير عبر إعادة ضبط أولوياته وتحالفاته الخارجية، وتعزيز مكانته ضمن المنظومات الإقليمية والدولية الجديدة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ملامح النظام متعدد الأقطاب من خلال ثلاثة محاور رئيسية: أولًا، القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الدولي؛ ثانيًا، التعددية في بنية المنظمات والتحالفات الدولية الحديثة؛ ثالثًا، دراسة حالة السياسة الخارجية المصرية في ظل بيئة دولية متغيرة، مع التركيز على التحديات والفرص التي تفرضها هذه التحولات على الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية لمصر.

وتسعى الورقة للإجابة على عدد من التساؤلات الجوهرية، من بينها: كيف تؤثر التعددية القطبية على استقرار التوازنات الجيوسياسية؟ وما هو موقع مصر ودورها المستقبلي في هذا السياق؟ وما هي الاستراتيجيات الممكنة لتعزيز دورها ضمن النظام الدولي الجديد؟

١. المشكله البحثية :

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تحولاً جذريًا في بنية النظام الدولي، يتجلى في تراجع النظام الأحادي القطبية الذي تَمثَّل في الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وظهور قوى دولية صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل خريطة النفوذ العالمي، مثل الصين وروسيا، إلى جانب تزايد فعالية التحالفات والمؤسسات متعددة الأقطاب كالبريكس ومنظمة شنغهاي. في هذا السياق، لم تعد القوة مقتصرة على الجوانب العسكرية فحسب، بل باتت تشمل أبعادًا اقتصادية وتكنولوجية ومؤسسية تُعيد صياغة التفاعلات الدولية.

وقد ترتب على هذه التحولات توازنات جديدة في النظام العالمي، انعكست على طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى، وعلى توجهات الدول الإقليمية التي بات عليها التكيف مع بنية دولية أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكز القوة. وتُعد مصر من بين الدول التي تسعى لإعادة توضعها الخارجي بما يتناسب مع هذه المتغيرات، من خلال تنويع الشراكات وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية.

تتمثل المشكلة البحثية في محاولة فهم وتحليل طبيعة التحول نحو التعددية القطبية في النظام الدولي المعاصر، وتأثيره على مستقبل التوازنات الجيوسياسية العالمية، مع التركيز على كيفية انعكاس هذه التغيرات على توجهات السياسة الخارجية المصرية، ومدى قدرة مصر على التكيف مع هذه البيئة الدولية المتغيرة بما يحفظ مصالحها ويعزز مكانتها الإقليمية والدولية. لذلك فان السوال الرئيسى هو:

كيف يؤثر التحول نحو التعددية القطبية في النظام الدولي المعاصر على توجهات السياسة الخارجية المصرية، وما مدى قدرة مصر على التكيف مع هذه التحولات بما يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية ويحفظ مصالحها الاستراتيجية؟

٢. الأسئلة الفرعية:

١) ما هي أبرز ملامح التحول نحو نظام متعدد الأقطاب في العلاقات الدولية المعاصرة؟
٢) كيف تسهم القوى الكبرى (مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة) في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية؟
٣) ما هو الدور الذي تلعبه التحالفات والمنظمات الدولية الحديثة (مثل البريكس ومنظمة شنغهاي) في ترسيخ التعددية القطبية؟
٤) كيف تنعكس هذه التحولات على منطقة الشرق الأوسط؟
٥) ما هي توجهات السياسة الخارجية المصرية في ظل التعددية القطبية؟
٦) ما هي فرص وتحديات الدور المصري في النظام الدولي الجديد؟
٧) ما هي الاستراتيجيات الممكنة لتعزيز المكانة الإقليمية والدولية لمصر في ضوء هذه التحولات؟

٣. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لأحد أبرز التحولات الجذرية في بنية النظام الدولي، وهو الانتقال نحو التعددية القطبية، وما يصاحبه من تغييرات في موازين القوى والعلاقات الدولية. فمع تصاعد دور قوى دولية صاعدة وتنامي فعالية منظمات وتحالفات غير تقليدية، تفرض هذه التغيرات تحديات وفرصًا جديدة أمام الدول، خصوصًا في مناطق التماس الجيوسياسي كمنطقة الشرق الأوسط.

كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة في السياق المصري، حيث تشكل إعادة تموضع الدولة المصرية خارجيًا وتوسيع نطاق شراكاتها الاستراتيجية جزءًا أساسيًا من سياسة الحفاظ على الأمن القومي وتعزيز الحضور الإقليمي والدولي. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي موضوعي لفهم طبيعة هذه التحولات، وتقييم مدى استعداد مصر للتفاعل معها من خلال تبني سياسات خارجية مرنة ومتكيفة.

٤. أهداف الدراسة:

١) تحليل ملامح التعددية القطبية في النظام الدولي المعاصر وأثرها على توازنات القوى العالمية.
٢) رصد وتحليل دور القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا) في صياغة التفاعلات الدولية.
٣) دراسة التحالفات والمنظمات الدولية الحديثة مثل البريكس ومنظمة شنغهاي، ودورها في إرساء نمط جديد من التعددية.
٤) تقييم انعكاسات التحولات الدولية على منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا على موازين القوى الإقليمية.
٥) تحليل توجهات السياسة الخارجية المصرية في ظل البيئة الدولية المتغيرة.
٦) استشراف الفرص والتحديات التي تواجه مصر في نظام متعدد الأقطاب.
٧) اقتراح توصيات استراتيجية تعزز من دور مصر الإقليمي والدولي في ضوء هذه التغيرات.

٥. الإطار الزماني والمكاني

- **الإطار الزماني:** تمحور هذه الدراسة حول التحولات الجيوسياسية التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الراهن. وبالتحديد، فإن الفترة الزمنية التي يغطيها البحث تبدأ من بداية العقد الأول من القرن

الواحد والعشرين، حيث بدأت ملامح التعددية القطبية تتشكل نتيجة لتراجع الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة وصعود قوى جديدة مثل الصين وروسيا. كما يمتد البحث إلى الوقت الراهن، ليشمل تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية (التي بدأت في ٢٠٢٢) وتزايد التوترات في مناطق مثل بحر الصين الجنوبي، مما يعكس الأبعاد الزمنية الحيوية لفهم واقع النظام الدولي في العصر الحالي.

- **الإطار المكاني:** تركز الدراسة بشكل أساسي على النظام الدولي على مستوى عالمي، مع التركيز على التفاعلات الجيوسياسية في المناطق الحيوية مثل أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وبالنسبة لمصر، فإن الدراسة تشمل تأثيرات البيئة الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية المصرية، وكيفية تكيف الدولة مع هذه المتغيرات. كما تتناول الدراسة تأثيرات التحولات الدولية على منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والتي تشهد دورًا متزايدًا لمصر في إطار تعزيز مكانتها في النظام الدولي الجديد.

يستند البحث أيضًا إلى تحليلات للمنظمات الدولية الحديثة مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، في محاولة لفهم الدور المتزايد لهذه الكيانات في إعادة تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب.

٦. منهجية الدراسة:

"في هذا البحث، سأقوم باستخدام منهجين رئيسيين لتحليل الوضع الجيوسياسي العالمي وتأثيره على السياسة الخارجية المصرية في إطار النظام الدولي متعدد الأقطاب. الأول هو المنهج الاستقرائي، الذي يعتمد على استقراء الأنماط والتوجهات من خلال دراسة الأحداث والظواهر الحالية لتكوين استنتاجات عامة حول المستقبل. الثاني هو منهج دراسة الحالة، الذي سيمكنني من فحص الحالة المصرية بشكل دقيق ضمن السياق الإقليمي والدولي، مما يساعد على فهم كيفية تفاعل مصر مع التطورات الكبرى في النظام الدولي. من خلال هذين المنهجين، سأسعى إلى تقديم تحليل شامل يعكس التحديات والفرص التي تواجه مصر في ظل التغيرات العالمية الراهنة."

- **المنهج الاستقرائي:**

يعتمد هذا البحث بشكل رئيسي على المنهج الاستقرائي في جمع وتحليل البيانات والمعلومات. يتمثل هذا المنهج في استقراء الأنماط والاتجاهات التي تظهر في الأحداث والظواهر الدولية الحالية والتي تؤثر في إعادة تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب. يتم جمع البيانات من خلال دراسة الحالات التاريخية والتطورات الراهنة في العلاقات الدولية، مثل صعود الصين وروسيا وارتفاع التوترات في مناطق جغرافية محددة. يعنى المنهج الاستقرائي بتحليل هذه الظواهر للوصول إلى استنتاجات عامة حول اتجاهات السياسة الدولية في المستقبل، استنادًا إلى أدلة وبيانات ملموسة من الواقع المعاصر. يعتمد المنهج الاستقرائي أيضًا على استخدام الأدبيات المتخصصة والمصادر الأولية مثل التقارير الدولية، بيانات الأمم المتحدة، وتحليل الخطابات السياسية للقيادات الكبرى.

- **منهج دراسة الحالة:**

يتم استخدام منهج دراسة الحالة لفحص الحالة المصرية بشكل دقيق ضمن السياق الجيوسياسي العالمي. هذا المنهج يمكن الباحث من دراسة القضايا ذات الصلة بمصر وكيفية تفاعلها مع التطورات الجيوسياسية في النظام الدولي، خاصة في ظل التغيرات الكبرى التي يشهدها هذا النظام. سيتم فحص حالة مصر من خلال التركيز على دورها في التحولات الكبرى مثل أزمة سد

النهضة الإثيوبي وتأثيرها على السياسة الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تحليل تعامل مصر مع التحولات الدولية الحديثة مثل الحرب الروسية الأوكرانية، وعلاقاتها مع القوى العظمى مثل الولايات المتحدة والصين.

من خلال دراسة حالة مصر، يمكن تحليل استراتيجيات السياسة الخارجية المصرية ودورها في التوازنات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى كيفية تعزيز مكانتها في النظام الدولي متعدد الأقطاب في إطار المنهج الاستقرائي.

٧. الدراسات السابقه:

أولاً: السياسة الخارجية المصرية في ظل النظام الدولي الجديد

يتناول هذا الجزء طبيعة تفاعل السياسة الخارجية المصرية مع التغيرات التي طرأت على النظام الدولي عقب الحرب الباردة وبروز نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث ناقشت الدراسات التالية:

١) دراسه لعادل عبد المهدي بعنوان السياسة الخارجية المصرية في ظل النظام الدولي الجديد[١]"

تتعمق هذه الدراسة في تحليل تأثير التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية المصرية، مع التركيز على التحديات التي واجهتها مصر في سياق العلاقات مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما تستعرض الدراسة كيف أثرت التغيرات الإقليمية، مثل الصراعات في الشرق الأوسط والصعود الاقتصادي والسياسي لبعض القوى العالمية مثل الصين والهند، على استراتيجيات السياسة الخارجية المصرية. أبرزت الدراسة استجابة مصر لهذه التحولات، بما في ذلك تعزيز التعاون مع دول العالم الثالث والمنظمات الدولية. كما تناولت الدراسة دور مصر في المبادرات الإقليمية مثل "منتدى التعاون العربي-الصيني" وأثر ذلك على سياستها الإقليمية والدولية.

٢) دراسة لمصطفى الجندي بعنوان مصر والنظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات والفرص[٢]

تتناول هذه الدراسة التغيرات الكبيرة التي شهدها النظام الدولي في بداية الألفية الجديدة، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية المصرية. تعكس الدراسة كيفية تعامل مصر مع التحولات التي صاحبت بروز النظام متعدد الأقطاب، حيث سلطت الضوء على مساعي مصر لتطوير علاقاتها مع القوى الكبرى غير الغربية مثل الصين وروسيا. كما تطرقت الدراسة إلى الدور المتزايد لمصر في المنظمات الدولية متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ورابطة دول شرق آسيا، مشيرة إلى كيف ساعدت هذه العلاقة في تعزيز مواقف مصر في قضايا مثل الأمن الإقليمي وأمن الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت الدراسة التحديات والفرص التي واجهت مصر في الحفاظ على توازن علاقاتها مع القوى الكبرى في ظل هذا النظام المتغير.

٣) دراسة لأحمد نبيل بعنوان مصر في مواجهة القوى الكبرى: دراسة حالة السياسة الخارجية المصرية[٣]

---

[١] عبد المهدي، عادل. "السياسة الخارجية المصرية في ظل النظام الدولي الجديد." مجلة السياسة الدولية (٢٠١٨)

[٢] الجندي، مصطفى. "مصر والنظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات والفرص." دراسات سياسية (٢٠٢٠)

[٣] نبيل، أحمد. "مصر في مواجهة القوى الكبرى: دراسة حالة السياسة الخارجية المصرية." مجلة الدراسات الدولية (٢٠٢٢).

تتطرق هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مصر والدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا في ظل النظام الدولي متعدد الأقطاب. تتناول الدراسة كيف تفاعل هذا النظام مع السياسة الخارجية المصرية في مختلف القضايا الدولية، بما في ذلك الأمن، والتنمية الاقتصادية، والأمن المائي. كما تركز الدراسة على كيفية مساهمة مصر في تحسين العلاقات الدولية مع القوى الكبرى من خلال تعزيز التحالفات العسكرية والاقتصادية، مع التركيز على الدور المصري في قضايا مثل أزمة المياه في حوض النيل والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. تعكس الدراسة كذلك الصعوبات التي تواجهها السياسة الخارجية المصرية في التأقلم مع تقلبات النظام الدولي والتحديات التي فرضتها أزمات جديدة في المنطقة.

ثانياً: التفاعلات الجيوسياسية والإقليمية للسياسة الخارجية المصرية

يركز هذا الجزء على كيفية تأثير التحولات الجيوسياسية في البيئة الإقليمية والدولية على صياغة وتوجيه السياسة الخارجية المصرية، وذلك عبر الدراسات التالية:

١) دراسة لمحمد فؤاد بعنوان دور مصر في السياسة [١]الإقليمية في إطار النظام الدولي المتعدد الأقطاب

تستعرض هذه الدراسة دور مصر في السياسة الإقليمية ضمن السياق الدولي متعدد الأقطاب، حيث تسلط الضوء على كيفية تأثير التحولات في النظام الدولي على الاستراتيجيات الإقليمية لمصر. تناولت الدراسة بشكل خاص العلاقة بين مصر والدول الإفريقية، خصوصاً في إطار قضايا الأمن المائي والتنمية الاقتصادية في منطقة حوض النيل. كما تطرقت الدراسة إلى دور مصر في القضايا السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، وكيفية تأثر السياسة الخارجية المصرية بالأزمات مثل الحرب في سوريا، والأوضاع في ليبيا واليمن. كما ناقشت الدراسة مدى تأثير سياسة مصر الخارجية في تعزيز التعاون مع دول أخرى في المنطقة من خلال التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي.

٢) دراسة لسامية صلاح الدين بعنوان التحولات الجيوسياسية وأثرها على السياسة الخارجية لمصر[٢]

تركز هذه الدراسة على دراسة التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة والعالم في العقدين الأخيرين، وكيف أثرت هذه التحولات على السياسة الخارجية المصرية. تستعرض الدراسة التحولات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، مثل الربيع العربي، والتدخلات العسكرية الخارجية، والتهديدات الإرهابية. كما تبحث الدراسة دور مصر في تعزيز استقرار المنطقة، سواء من خلال التنسيق مع القوى الغربية أو عبر مبادرات الإغاثة الإنسانية في مناطق النزاع. تطرقت أيضاً إلى صعود القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران، وكيف أثرت هذه القوى على استراتيجية مصر في الحفاظ على مصالحها الوطنية في الإقليم.

٨. الاطار المفاهيمي

١ .التعددية القطبية[١](Multipolarity)

[١] فؤاد، محمد. "دور مصر في السياسة الإقليمية في إطار النظام الدولي المتعدد الأقطاب." مجلة الدراسات الإقليمية (٢٠١٩).

[٢] صلاح الدين، سامية. "التحولات الجيوسياسية وأثرها على السياسة الخارجية لمصر." دوريات السياسة الخارجية (٢٠٢١).

تشير التعددية القطبية إلى هيكل من هياكل النظام الدولي، يتسم بوجود عدد من القوى الكبرى التي تتشارك التأثير والنفوذ في صنع السياسات العالمية، دون انفراد دولة واحدة بالهيمنة. وفي ظل هذا النظام، تتوزع مصادر القوة بين قوى متعددة— سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، وتقنيًا—مما يفرض توازنات دقيقة في العلاقات الدولية. ويُعتبر هذا النمط من التعدد مغايرًا للنظام الأحادي القطبية الذي ساد عقب نهاية الحرب الباردة، كما يتيح للدول متوسطة القوة فرصًا أكبر للمناورة والتحالف في الساحة الدولية.

٢ .السياسة الخارجية[٢](Foreign Policy)

تمثل السياسة الخارجية مجموعة المبادئ والتوجهات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة في تعاملها مع الفاعلين الخارجيين، بهدف تحقيق مصالحها الوطنية في البيئة الدولية. وتشمل هذه السياسات أدوات متنوعة كالدبلوماسية، والمعاهدات، والتحالفات، والمساعدات، والتفاعلات الاقتصادية والدفاعية. كما تُعد السياسة الخارجية انعكاسًا لتفاعل الدولة مع بيئتها الدولية في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، وقدرتها على التكيف مع الأوضاع المتغيرة في النظام الدولي.

٣. التحولات الجيوسياسية(Geopolitical Changes) [٣]

تعني التحولات الجيوسياسية إعادة ترتيب في خريطة القوة والنفوذ على المستويين الإقليمي والدولي، سواء من خلال صعود قوى جديدة، أو تراجع أخرى، أو تغير في طبيعة التحالفات والاصطفافات الدولية. تنشأ هذه التحولات عن عوامل متعددة، منها: التغير في موازين القوة العسكرية، بروز قوى اقتصادية صاعدة (كالصين والهند)، تغيرات داخلية في الدول الكبرى (مثل الأزمات السياسية أو الانكماش الاقتصادي)، بالإضافة إلى الأزمات الإقليمية مثل النزاعات المسلحة أو الانقلابات. تؤثر هذه التحولات في تشكيل البيئة الدولية التي تتحرك ضمنها الدول، وتعيد صياغة قواعد التفاعل الدولي، بما في ذلك إعادة ترتيب الأولويات في السياسات الخارجية للدول المختلفة.

٩. خطه البحث :

المحور الأول: القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام العالمي متعدد الأقطاب

- مفهوم التعددية القطبية في العلاقات الدولية
- تحولات ميزان القوى بعد الحرب الباردة
- صعود الصين وروسيا وتراجع الهيمنة الأمريكية
- تفاعلات الدول الكبرى في مناطق النفوذ (آسيا – أوروبا – الشرق الأوسط(

---

[١] Kupchan, Charles A. No One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn. Oxford University Press, 2012.

[٢] Hudson, Valerie M. Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory. Rowman & Littlefield Publishers, 2014.

[٣] Brzezinski, Zbigniew. The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives. Basic Books, 1997.

- أثر الحرب الروسية الأوكرانية وتوترات بحر الصين الجنوبي

المحور الثاني: التعددية القطبية في بنية المنظمات الدولية الجديدة

- البريكس (BRICS) كنموذج لتحول مراكز القوة الاقتصادية والسياسية
- منظمة شنغهاي للتعاون: أمن جماعي في مواجهة النفوذ الغربي
- دور مجموعة العشرين (G20) في التوازنات الاقتصادية العالمية
- التفاعلات الجديدة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن
- نقد التعددية التقليدية وبروز نماذج موازية

المحور الثالث: السياسة الخارجية المصرية في ظل التعددية القطبية

- قراءة في موقع مصر الجيوسياسي والاستراتيجي
- توجهات السياسة الخارجية المصرية في السنوات الأخيرة
- تنويع الشراكات: مصر بين واشنطن، بكين، موسكو، وبروكسل
- مصر في البريكس ودورها في الأمن الإقليمي (سد النهضة، ليبيا، غزة).
- فرص وتحديات مصر في النظام متعدد الأقطاب
- آفاق مستقبلية لتعزيز مكانة مصر

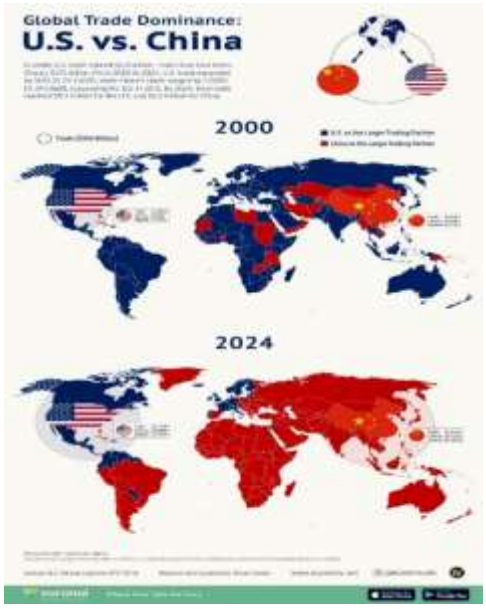

الخاتمة

المحور الأول: القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام العالمي متعدد الأقطاب

- **مفهوم التعددية القطبية في العلاقات الدولية:**

يشير مفهوم التعددية القطبية إلى نظام دولي تقوم فيه عدة دول (أربعة أو أكثر) قوية، وتتنافس على النفوذ العالمي . أي أن توزيع القوة لا يهيمن عليه قطب وحيد أو قطبان فقط، بل عدة أقطاب مؤثرة تشكل النظام الدولي. في هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن التعددية القطبية تمثل "الوضع الطبيعي" في التاريخ، حيث تتقاسم قوى متعددة – بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية – صنع القرار العالمي ، وقد امتد المفهوم ليشمل «التعددية القطبية المتعددة» أو التعددية المعقدة (Multiplexity) ،

حيث تتداخل أنظمة نفوذ مختلفة في آن واحد. وبعبارة أخرى، في ظل التعددية القطبية يتنافس عدد من القوى الكبرى، أحياناً بتكتلات واسعة أو تحالفات إقليمية، مع تباين في الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية لكل منها.[١]

- **تحولات ميزان القوى بعد الحرب الباردة[٢]:**

شهد العالم بعد سقوط جدار برلين نهاية ثنائية القطبية وصعود سيطرة أمريكية كانت شبه مطلقة، فقد ولد ما يسمى بـ«اللحظة أحادية القطبية» التي وصفها تشارلز كراوتهايمر بأن الولايات المتحدة بقيت القوة الأعظم بلا منازع لحقبة لاحقة. ومع ذلك، بدأت بوادر تراجع الهيمنة الأمريكية تلوح منذ أوائل الألفية الثانية. فقد قدّرت تقارير مخابراتية أميركية أن الهيمنة الأمريكية «آخذة في التلاشي» ، كما يرى وولفورث (٢٠١١) أن أحادية القطبية باتت تتآكل مع بزوغ قوى جديدة. وتشير تحليلات حديثة إلى أن النظام الدولي يشهد تحولاً نحو توازن متعدد القطبية. فقد لخصت دراسة جديدة (٢٠٢٤) إلى أن صعود الصين أعاد النظام نحو ثنائية قطبية فعلياً، باعتبار الصين «قوة عظمى فائقة» تضاهي الولايات المتحدة، بينما روسيا والهند لم تعدا تتبوأان مرتبة عظمى كاملة . هذا التحول الكبير في ميزان القوى أتى تدريجياً عبر بروز الصين كقوة اقتصادية وصناعية عالمية، وتصاعد عسكرى روسى بعد ٢٠١٤، إلى جانب تباطؤ النمو الأميركي وتآكل نفوذها الاقتصادي؛ وهو ما دفع مفكري العلاقات الدولية للتساؤل عن نهاية «عصر الأحادية» وبداية نظام دولي أكثر تعددية.[٣]

- **صعود الصين وروسيا وتراجع الهيمنة الأمريكية:**

خلال السنوات الأخيرة، حققت كلٌّ من الصين وروسيا قفزات نوعية عززت موقعها العالمي. فالصين واصلت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وأنشأت قدرة صناعية وعسكرية هائلة، ووجدت نفوذاً متنامياً في إفريقيا وآسيا وأوروبا . وقد وصف خبراء دوليون (٢٠٢٤) الصين بأنها قوة عظمى فائقة بنظر معظم المعايير، ما يجعلها شريك تنافسي حقيقي للولايات المتحدة . بالمقابل، سعت روسيا إلى استعادة نفوذها بعد تراجعها في التسعينات؛ فاستطاعت (حتى قبل غزو أوكرانيا) أن تبرز كقوة نووية واستراتيجية موازية، خصوصاً من خلال تحالفات جديدة مع دول إقليمية كروسيا البيضاء وإيران .وانخفضت في المقابل

---

[١] كينيث ن. والتز، *نظرية العلاقات الدولية* (نيويورك: أديسون-ويسلي، ١٩٧٩)؛ Centre for Strategic & Contemporary Research، "Emerging Multipolarity: Critical Analysis of a Shifting Global Order" (إسلام آباد: CSCR، ٢٠٢٣)؛ إيريني سعيد، "التعددية القطبية وحراك السياسة العالمية"، *مجلة السياسة الدولية*، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ cscr.pk، cscr.pk، siyassa.org.eg

[٢] Visual Capitalist.

"How China Overtook the U.S. in Global Trade Dominance (2000–2024). Accessed May 1, 2025. https://www.visualcapitalist.com/cp/how-china-overtook-u-s-in-global-trade-dominance-2000-2024.

[٣] كينيث ن. والتز، *نظرية العلاقات الدولية* (1979)؛ فريد زكريا، *العالم ما بعد الأميركي* (نيويورك: نورتون، ٢٠٠٨)؛ Centre for Strategic & Contemporary Research، "Emerging Multipolarity…" (2023)

هيمنة الولايات المتحدة المطلقة، برغم استمرارية قدرتها العسكرية والاقتصادية، لكن ثمة مؤشرات على أن دورها سيظل محدوداً ضمن نظام أكثر تعددية؛ إذ أضحت العديد من القوى الكبرى تسعى لإيجاد «توازنات جديدة» بعيداً عن النفوذ الأمريكي الأوحد[١]

- **تفاعلات الدول الكبرى في مناطق النفوذ (آسيا – أوروبا – الشرق الأوسط):(**

تتمظهر تنافسات القوى العظمى في محاور إقليمية متعددة. ففي آسيا الشرقية، نشط التنافس الأميركي–الصيني حول بحر الصين الجنوبي، وجزر جنوب شرق آسيا، وشبه الجزيرة الكورية؛ فالولايات المتحدة تدعم دول المنطقة عسكرياً في مواجهة المطالبات الصينية، بينما تسعى الصين لتعزيز نفوذها الإقليمي اقتصادياً وعسكرياً. وفي أوروبا، بدأت روسيا مفجّرة أزمات – كما في أوكرانيا – لإعادة توسيع نفوذها والتراجع عن تمدد حلف الناتو شرقاً ، بينما تسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز أمن أوروبا والحد من التمدد الروسي. أما في الشرق الأوسط، فتلعب عدة أقطاب دوراً متنامياً؛ فالولايات المتحدة لا تزال ضابطاً رئيسياً في الخليج (بفضل تحالفاتها مع السعودية والإمارات وإسرائيل)، في حين توسعت الدور التركي والإيراني بدرجات مختلفة عبر ليبيا وسوريا واليمن. وتسعى الصين وروسيا كذلك للتوسع في المنطقة – فمثلاً أعادت روسيا تموضعها في سوريا وليبيا بالتعاون مع القاهرة ، بينما وقعت الصين اتفاقات اقتصادية في المنطقة ضمن مبادرة الحزام والطريق. وقد اعتبر خبراء أن المنافسات الكبرى تنشط في ثلاثة مسارح أساسية: أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا . حيث يبدو أن ما يحصل في أي من هذه المسارح يتداعى دولياً.[٢]

- **أثر الحرب الروسية–الأوكرانية وتوترات بحر الصين الجنوبي[٣]:**

أدّت الحرب الروسية في أوكرانيا (٢٠٢٢) إلى إعادة رسم الكثير من الخطوط؛ فقد عزّزت توحّد الغرب (أميركا وأوروبا) في مواجهة روسيا، بينما أظهرت مواقف القوى الصاعدة مثل الصين وتركيا وبلدان الجنوب تبايناً واستقلالية . فقد اتخذت بعض الدول موقفاً

---

[١] Centre for Strategic & Contemporary Research، "Emerging Multipolarity…" (2023)؛ الجزيرة، "China and Russia highlight 'tectonic shifts in global politics'," 4 يوليو ٢٠٢٤cscr.pk؛ إيريني سعيد، "التعددية القطبية وحراك السياسة العالمية"، *السياسة الدولية*، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢aljazeera.com

[٢] Ofir Winter و Adam Sharon, "Egypt in a Multipolar World: Treading the Tightrope Between Great Powers," *Nexus Magazine* (10 نوفمبر ٢٠٢٤nexus.haifa.ac.il)؛ رويترز، "Philippines calls joint US drills 'defense rehearsal' as China tensions simmer," 15 أبريل ٢٠٢٥reuters.com؛ الجزيرة، "China and Russia highlight…"، ٤ يوليو ٢٠٢٤

[٣] Free-Map.org."Map of the Influence of the USA and China on the Countries of the World." Accessed May 1, 2025. https://free-map.org/maps/maps/map-of-the-influence-of-the-usa-and-china-on-the-countries-of-the-world.

حيادياً أو متوازناً (مثل الصين التي لم تدعم فعلياً العقوبات على روسيا)، ما أكّد على أن العالم بات متعدد الأقطاب فعلاً، إذ إن كل قوة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة ولا تنحاز طوعاً إلى كتلة واحدة . وعلى صعيد الاقتصاد العالمي، فرضت الحرب صعوبات – مثل أزمة الطاقة والغذاء – دفعت دولاً كثيرة لإعادة تقويم علاقاتها الإقليمية. أما على الجانب الآسيوي، فتصاعد التوترات في بحر الصين الجنوبي نتيجة تصاعد المطالبات الصينية (وتشييدها جزر اصطناعية) أدى إلى تفاقم التوترات بين بكين ودول جنوب شرق آسيا (الفيليبين وفيتنام وغيرها)، ولجأت واشنطن لتعزيز وجودها البحري هناك . باختصار، تسببت هذه الأزمات المتزامنة في تسريع التحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب مع تعقيد التفاعلات الإقليمية والدولية[1].

المحور الثاني: التعددية القطبية في بنية المنظمات الدولية الجديدة

- **البريكس (BRICS) كنموذج لتحول مراكز القوة الاقتصادية والسياسية[2]:**

ظهرت مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) كنموذج للتعاون بين قوى نامية تسعى لتعزيز نفوذها في النظام الدولي. لقد نمت أهمية البريكس عبر السنوات – ففي قمة قازان ٢٠٢٤ ذكر بوتين أن حصة مجموعة البريكس في الناتج العالمي (مقاسة تعادل القوة الشرائية) قد تجاوزت ٣٦% متخطية مجموعة السبع (٣٠)% . يشير ذلك إلى انزياح جذري في الموازين الاقتصادية العالمية. تهدف الدول الأعضاء في البريكس إلى إصلاح المؤسسات الدولية لصالحها؛ فهي تطالب بتوسيع عضوية مجلس الأمن والضوابط المالية العالمية، وتنسق مواقفها حيال القضايا العالمية الكبرى .فعلى سبيل المثال، اقترحت دول البريكس إنشاء نظام تمويل موازٍ (بنك التنمية الجديد والاحتياطي الطارئ) يقلل تبعيتها للهيئات الغربية، وتطرّقت مؤخراً إلى فكرة التعامل بالعملات المحلية أو مشتركة بدلاً من الدولار . كما بدأت البريكس بالتوسع (انضمت اليها دول مثل مصر

[1] رويترز(، 15 Reuters ("Philippines calls joint US drills…South China Sea," أبريل ٢٠٢٥ reuters.com؛ Centre for Strategic & Contemporary Research، "Emerging Multipolarity…" (2023)cscr.pk.

[2] Statista "BRICS Expansion Map 2023–2024." Accessed May 1, 2025. https://www.statista.com/chart/30672/brics-expansion-map.

والإمارات وإيران في ٢٠٢٣) لتحقيق تمثيل أوسع وإضفاء شرعية على رؤيتها لنظام عالمي أكثر تعددية . بروز البريكس ومطالبها يؤكد أن مراكز القوة الاقتصادية تتجه نحو تعددية تشمل رؤى اقتصادية وسياسية مغايرة للمحور الغربي التقليدي.[١]

- **منظمة شنغهاي للتعاون: أمن جماعي في مواجهة النفوذ الغربي:**

تعد منظمة شنغهاي للتعاون (الصين، روسيا، والوسطى الآسيوية، وغيرها) مثالاً على تحالف أمني وسياسي إقليمي يسعى للحفاظ على النفوذ غير الغربي. تغطي شنغهاي نحو ٨٠% من مساحة أوراسيا و٤٠% من سكان العالم، وهي تمثل ثلث الناتج العالمي .أعلن قادتها مراراً أنهم يرون في هذه المنظمة بديلاً للمنتديات «التي يسيطر عليها الغرب» مثل الأمم المتحدة التقليدية .ويعكس ذلك موقفاً واضحاً ضد النفوذ الغربي؛ فعلى سبيل المثال، رفضت المنظمة طلب الولايات المتحدة الحصول على صفة مراقب عام ٢٠٠٥، في سعيها للانفصال عن النفوذ الغربي . وقد طورت شنغهاي هياكل أمنية فعّالة (مثل هيئة مكافحة الإرهاب الإقليمية) لتعزيز التعاون الأمني في آسيا الوسطى. بعبارة أخرى، تُظهر منظمة شنغهاي كيف يتم بناء شبكة أمان متعدد الأقطاب تقف في وجه الهيمنة الغربية، وتكريساً لمدخل شامل مختلف للأمن الدولي يشترك فيه عدة أقطاب إقليمية كالصين وروسيا والهند وباكستان وإيران.[٢]

- **دور مجموعة العشرين (G20) في التوازنات الاقتصادية العالمية:**

تم تأسيس مجموعة العشرين عام ١٩٩٩ بعد أزمة آسيا المالية، لتجمع كبار الاقتصادات المتقدمة والناشئة في إطار أوسع من السبع الكبار . تضم المجموعة الآن ١٩ دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وتمثل معظم الاقتصاد العالمي؛ إذ يشكل أعضاؤها أكثر من ٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وقرابة ٨٠% من سكان العالم .أضحت G20 خلال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) المنبر الرئيس لتنسيق السياسة الاقتصادية الدولية بين الشمال والجنوب . فعلى سبيل المثال، تتعاون دول G20 في معالجة المشكلات المالية العالمية مثل التجارة الحرة واللوائح المالية، وهي تجتمع سنوياً على مستوى زعماء الدول لتنسيق استراتيجيات مثل مكافحة الأزمات الماليّة أو تغيير أنماط التجارة العالمية .وبذلك، لعبت مجموعة العشرين دوراً جوهرياً في إدخال الاقتصادات الناشئة إلى رسم السياسات الدولية، مما ساهم في إحداث توازنات جديدة أضفت طابعاً أكثر تعددية على الحوكمة الاقتصادية العالمية.[٣]

---

[١] معهد أبحاث التنمية والدراسات الاستراتيجية (القاهرة) ٢٠٢٤، *العلاقات المصرية بالبريكس: عام بعد الانضمام* (Adam Sharon, *Nexus Magazine* (10 نوفمبر ٢٠٢٤nexus.haifa.ac.il و Ofir Winter ؛idsc.gov.eg "Emerging ، Centre for Strategic & Contemporary Research؛nexus.haifa.ac.il Multipolarity…" (2023)cscr.pk.

[٢] الجزيرة، "China and Russia highlight 'tectonic shifts in global politics'," 4 يوليو ٢٠٢٤ "Putin and Xi hail 'stability' of China-Russia partnership on SCO sidelines," 3 الجزيرة؛aljazeera.com يوليو ٢٠٢٤aljazeera.com.

[٣] رويترز، "China warns G20 global economic growth 'insufficient'," 25 أبريل ٢٠٢٥ (Adam Sharon, *Nexus Magazine* (10 نوفمبر ٢٠٢٤.nexus.haifa.ac.il و Ofir Winter ؛reuters.com

- **التفاعلات الجديدة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن:**

مع تزايد التعددية، برزت ديناميات جديدة في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن. تسعى الدول الناشئة والعظمى الجديدة عبر مجموعات كالبريكس والمجموعة الإفريقية إلى إصلاح النظام الأممي القديم، خصوصاً بشأن تمديد العضوية الدائمة في مجلس الأمن وزيادة تمثيل دول الجنوب . فقد تبنّت دول البريكس مواقف موحدة حول عدة صراعات (أوكرانيا وغزة وليبيا وغيرها)، وعبرّت عن رغبتها في نظام دولي لا يخضع للهيمنة الغربية وحدها . في الأمم المتحدة، بدأنا نرى تكتلات تصوّت معاً على مشاريع قرارات أو تقارير، مثل تعاون بعض أعضاء الجنوب مع الصين وروسيا في القضايا الأمنية . كما دفعت منظومات الأمم المتحدة نحو إعادة النظر في موازنات النفوذ؛ فهناك ضغوط رافضة للفيتو الأحادي الموجه، ومطالبات بمجلس أمن أكثر شمولاً. هذه التفاعلات الجديدة تؤكد أن وجود قوى متعددة ينعكس على الأمم المتحدة، حيث لم تعد المؤسسة الوحيدة حصرية لصانع القرار الغربي.[١]

- **نقد التعددية التقليدية وبروز نماذج موازية:**

لا يخلو النقاش حول التعددية القطبية من النقد فبعض المراقبين يؤكدون أن الحديث عن تعددية صافية قد يكون مبالغة، وأن الواقع يشهد تكتلات موازية ومصالح متباينة أكثر من وجود نظام متوازن فعلياً . يشير تقرير مؤتمر ميونيخ للأمن (٢٠٢٥) إلى أنه رغم تعدد الأقطاب الممكن نظرياً، إلا أن المستقطبات القوية تعيق التعاون الدولي، وتتحول العلاقات إلى «مواجهات أقطاب» جديدة تُعيق الحلول المشتركة للأزمات العالمية . بل إن مصطلح المتعددة القطبية التقليدية يتعرض للرفض أحياناً، واقترح البعض مصطلحات مثل «التعددية المعقدة (Multiplexity) «لوصف وضع تسعى فيه قوى كثيرة لتشكيل أنظمة متزامنة ومتنوعة لكن مترابطة .وبالتالي، يمكن اعتبار أن العالم اليوم يشهد «نماذج موازية» للبنية الدولية؛ فبينما تدعو بعض القوى لقطبية تشمل أكبر عدد من الدول، تقوم أخرى ببناء تحالفات محدودة وغير رسمية، بل تعتمد أحياناً على منظمات إقليمية موازية أو تجمعات مالية (كالبريكس) بديلة عن هياكل الأمم المتحدة التقليدية . هذا النقد يبيّن أن مفهوم التعددية القطبية في حد ذاته يواجه تحديات في التطبيق، وأن النظام الدولي قد يبقى مجالاً لاحتكاكات حادة بين أنماط ترتيب متعددة تتصارع وتتداخل في آن.[٢]

المحور الثالث: السياسة الخارجية المصرية في ظل التعددية القطبية

- **قراءة في موقع مصر الجيوسياسي والاستراتيجي:**

تتمتع مصر بموقع استراتيجي فريد يربط بين قارات العالم القديم؛ فهي تقع عند ملتقى أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتتحكم في قناه السويس الذي يربط البحرين المتوسط والأحمر. هذا الموقع جعل مصر تاريخياً «مركزاً للتجارة الدولية» ومحوراً حضارياً . كما تمنحها الثقافة العربية والإسلامية نفوذاً كبيراً في العالم العربي والإسلامي، وموقعها الجغرافي يجعلها بوابة أفريقيا وآسيا إلى أوروبا

---

[١] Centre for Strategic & Contemporary Research، "Emerging Multipolarity…" (2023)؛ الأمم المتحدة (تغطية اجتماعات الجمعية العامة)، ٨ مارس ٢٠٢٤press.un.org؛ cscr.pk.

[٢] إيريني سعيد، "التعددية القطبية وحراك السياسة العالمية"، *السياسة الدولية*، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢siyassa.org.eg؛ Jo Inge Bekkevolds، "The Myth of Multipolarity," *Foreign Policy* (يناير ٢٠٢٢.cscr.pk)

والعكس. إضافة إلى ذلك، يُعد تعداد سكانها الضخم (أكثر من ١٠٠ مليون نسمة) والاقتصاد الكبير من العوامل التي تعزز أهميتها الإقليمية. باختصار، يجمع موقع مصر بين الجغرافيا والموروث التاريخي لدورها الفاعل في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يجعلها طرفاً أساسياً في أي توازنات إقليمية وعالمية.

- **توجهات السياسة الخارجية المصرية في السنوات الأخيرة:**

على مدار العقود الماضية، تبنت القاهرة سياسة خارجية تركزت حول المصالح الوطنية والأمن القومي وحماية الاستقرار الداخلي . ففي أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، شهدت مصر تغييراً جذرياً في سياستها؛ إذ عزّز عبد الفتاح السيسي (ومنذ ٢٠١٤) نهجاً دبلوماسياً متعدد الأوجه. أعربت القيادة المصرية منذ ٢٠١٨ أن السياسة الخارجية لن تخدم سوى المصالح القومية والأمن القومي . وقد دفع السياق الإقليمي المضطرب (أزمات ليبيا وسوريا واليمن) القاهرة إلى دور أكثر نشاطاً؛ فقد برزت مصر كمدافع رئيس عن ثوابت سيادة الدول والاستقرار الإقليمي، محاولاً احتواء المخاطر المتسارعة عبر تحركات دبلوماسية وعسكرية متعددة .وفي الوقت نفسه، شرعت مصر في توسيع شبكتها الدبلوماسية، فطورت علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع روسيا والصين وآسيا الوسطى والهند، متجنباً الاعتماد الحصري على الولايات المتحدة والغرب . وفي المجمل، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية تحولت إلى «تعددية» نسبياً، تحاول التكيف مع عالم متقلب عبر الحفاظ على مصالحها وموقعها الاستراتيجي.[١]

- **تنويع الشراكات: مصر بين واشنطن وبكين وموسكو وبروكسل:**

اتبعت مصر استراتيجية الموازنة والتمييز بين القوى الكبرى. فبينما حافظت على تحالف تاريخي مع الولايات المتحدة فإنها في الوقت نفسه وسعت علاقاتها مع روسيا والصين. فعلى سبيل المثال، توسعت مصر عسكرياً مع روسيا – حيث شكلت وارداتها العسكرية من موسكو نسبة مهمة من مشترياتها بين ٢٠١٩ و٢٠٢٣ - دون أن تنسحب تماماً من التنسيق مع واشنطن. وفي ٢٠١٨، أوقفت مصر شراء مقاتلات روسية (Su-35) تحت ضغط أميركي في مؤشر على الحذر من تفاقم الصدام مع واشنطن. أما الصين، فقد أصبحت الشريك الاقتصادي الأبرز؛ فقد ارتفع حجم تجارة مصر مع بكين بشكل كبير (من نحو ٨ مليارات دولار في ٢٠١٧ إلى ١٤.٤ مليار في ٢٠٢٢(، وجذبت مصر استثمارات صينية ضخمة للمشروعات القومية (كمثل العاصمة الإدارية الجديدة والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس(. وقد أتت بعض هذه الاستثمارات عبر مبادرة الحزام والطريق. أما علاقات مصر مع أوروبا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) فقد ركزت على التعاون الاقتصادي والدفاعي المعتدل، حيث اشترت مصر طائرات فرنسية (رافال) وتتعاون في مشروعات بنية تحتية. وبذلك، تراهن القاهرة على تعدد شركائها الكبار: البقاء في دائرة العلاقة مع واشنطن، وتحسين العلاقات مع موسكو وبكين (لتعزيز استقلاليتها)، والانخراط في علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، ما يعكس سياسة خارجية متعددة الأقطاب ومحسوبة.[٢]

---

[١] Ofir Winter و Adam Sharon، "Egypt in a Multipolar World…"، *Nexus Magazine* (10 نوفمبر ٢٠٢٤. nexus.haifa.ac.il)

[٢] Ofir Winter و Adam Sharon، "Egypt in a Multipolar World…"، *Nexus Magazine* (10 نوفمبر ٢٠٢٤. nexus.haifa.ac.ilnexus.haifa.ac.il)

- **مصر في البريكس ودورها في الأمن الإقليمي (سد النهضة، ليبيا، غزة)**

في ظل اتجاه النظام العالمي نحو التعددية، دخلت مصر تحالفات دولية جديدة. فقد دُعيت القاهرة عام ٢٠٢٢ للانضمام إلى مجموعة البريكس، وانضمت فعلياً في يناير ٢٠٢٤ . وتُرى هذه الخطوة كجزء من سعي مصر لاستغلال موقعها الاستراتيجي وتعزيز نفوذها المتنامي في العالم الغربي والإفريقي والآسيوي. داخل البريكس، تأمل مصر في ضخ استثمارات جديدة إلى اقتصادها (إذ بلغ حجم تجارتها مع دول البريكس ٣١ مليار دولار في ٢٠٢٢(، واستخدام منصة البريكس لتأييد مواقفها في مسائل مثل تمويل التنمية وإعادة توزيع الثروات العالمية. وعلى صعيد الأمن الإقليمي، تلعب مصر أدواراً حاسمة:

- سد النهضة الإثيوبي: تُعد هذه القضية ذات أولوية مصرية قصوى؛ فالنيل مصدر ٩٧% من المياه في مصر . لذا تشارك القاهرة في مفاوضات دولية وإقليمية (ضمن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) للاتفاق على قواعد تشغيل السد، وتُعارض ملء السد دون اتفاق يضمن حصتها المائية. وتُظهر هذه المسألة كيف تؤثر القضايا البيئية والشرايين المائية على السياسة الخارجية المصرية في إطار المنافسة متعددة الأقطاب.
- ليبيا: تدعم مصر الاستقرار في ليبيا عبر تشجيع حل سياسي وشراكات أمنية. وتشارك مع روسيا (وزعماء الإقليم) في دعم القيادة العلمانية بقيادة المشير حفتر كخيارٍ لضبط التصعيد الإسلامي هناك، وهو ما يعكس قلق القاهرة من تمدد الجماعات المتطرفة إلى حدودها الغربية.
- غزة والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي: تلعب مصر دور الوسيط الرئيسي بين حماس وإسرائيل. ففي ظل تصاعد العنف، استضافت القاهرة محادثات وقف إطلاق النار، حيث شاركت أجهزة استخباراتها في التفاوض مع الإسرائيليين وقطر والولايات المتحدة . ودفع موقعها الجغرافي (الحدود الجنوبية لغزة) والقرب الإنساني إلى هذا الدور. وحتى أثناء الأزمات، لم تغلق مصر معبر رفح تماماً لكنها فرضت ضغوطاً على حماس لكبح جماح بعض الجماعات، كل ذلك في إطار سعيها للحفاظ على أمنها وحدودها[١] .

- **فرص وتحديات مصر في النظام متعدد الأقطاب:**

يوفر التعدد القطبي فرصاً جديدة لمصر، لكنه يضعها أيضاً أمام تحديات معقدة من فرصها، على سبيل المثال: إمكانية تنويع مصادر التمويل والاستثمار (لعب دور أكبر في بنك التنمية الجديد للبريكس)، وتعزيز نفوذها كقوة إقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط. كما أن الانخراط في محافل جديدة يمنح مصر ثقلًا في صفقات الطاقة والغاز (كأنبوب الغاز المصري وسدّين شمال إفريقيا)، ويسمح لها بأن تكون مستفيدة من الشراكة مع قوى صاعدة مثل الصين والهند . ولكن التعددية القطبية تحمل في طياتها أيضاً تحديات: فالتنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن يُجبر مصر على الاختيار بينهما أو دفعها لتبديل التحالفات بما يضر بعلاقاتها التقليدية مع الحليف الغرب وعسكرياً، يمكن أن يتحول التوتر الإقليمي – كما هو حاصل في ليبيا

[١] Ofir Winter وAdam Sharon، *Nexus Magazine* (2024)nexus.haifa.ac.il؛ رويترز، "Gaza ceasefire talks in Cairo near 'significant breakthrough'," 28 أبريل ٢٠٢٥reuters.com؛ الأمم المتحدة (تغطية اجتماعات الجمعية العامة)، ٨ مارس ٢٠٢٤press.un.org.

وسوريا – إلى صراع مفتوح، ما يهدد الأمن القومي المصري. اقتصادياً، تواجه مصر ضغوط التضخم والديون، ولن تتمكن من الاعتماد على دعم الخليج كما في الماضي ، وهو ما يجعلها مضطرة لطلب مساعدات من المؤسسات الدولية (كصندوق النقد) ومساندة شركاء جدد. بالإضافة لذلك، فإن التكتلات الجديدة (مثل البريكس وسواها) قد تشكل سياجاً اقتصادياً وسياسياً لا يشمل مصر بالكامل في مراحله الأولى، ما يحتّم عليها إثبات قيمتها ضمنها سريعاً. وفي شؤون مثل سد النهضة، قد تجد مصر نفسها غير قادرة على مواجهة تورط إثيوبي بدعم بعض القوى الإقليمية دون التحرك بذكاء دبلوماسيًا.[١]

- **آفاق مستقبلية لتعزيز مكانة مصر:**

لمواجهة هذه الفرص والتحديات، على مصر أن تستمر في تعزيز مصداقيتها الدولية وتحديث سياساتها. فقد أُشير في دراسات تحليلية حديثة إلى أن القاهرة ستسعى لأن تكون وسيطاً وشريكاً وثيقاً في أي مبادرات سلام إقليمية . كما يمكن لمصر أن تستثمر في مشاريع التنمية القارية (مثل مشاريع الطاقة الإقليمية أو مبادرات البنية التحتية الإفريقية) لتعزيز دورها كقوة تلتف حولها دول الجنوب . ومن منظور دبلوماسي، بإمكان مصر تعزيز دورها في المنظمات الإقليمية والدولية (مثل الأتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية) لدفع مطالب الإصلاح (ثابت تمثيل أكبر). كما يجب الاستمرار في تحديث الأسلحة والقدرات الأمنية بالتعاون مع حلفاء جدد دون الاستغناء الكامل عن القدرات التقليدية، حتى تعكس قوة ردع متوازنة. أخيراً، فإن التركيز على بناء الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل (بما يشمل الاعتماد على التكنولوجيا والطاقة النظيفة والسياحة) سيزيد من قدرتها على الصمود في نظام متقلب. بمعنى آخر، النجاح في النظام متعدد الأقطاب يرتبط بمدى قدرة مصر على الحفاظ على استقلالية قرارها وتعظيم الاستفادة من تعددية الخيارات التي أمامها، دون التخلي عن مصالحها الوطنية الأساسية[٢]

الخاتمة:

مع التغيرات العميقة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، خصوصًا التحول نحو التعددية القطبية، برزت تحديات وفرص أمام الدول النامية، وفي مقدمتها مصر، لإعادة صياغة سياساتها الخارجية بما يتلاءم مع هذه التحولات، وبما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويعزز من مكانتها الإقليمية والدولية.

أولًا: أهم النتائج

١. يشهد العالم تحولات متسارعة نحو نظام متعدد الأقطاب، تتعدد فيه مراكز القوى وتضعف فيه هيمنة القطب الأوحد (الولايات المتحدة)، مع صعود الصين وروسيا وبروز تحالفات جديدة.

٢. التعددية القطبية لا تعني فقط توازنًا عسكريًا أو اقتصاديًا، بل تشمل إعادة تشكيل منظومة القيم والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية.

---

[١] Ofir Winter و Adam Sharon، 10) *Nexus Magazine* نوفمبر ٢٠٢٤ nexus.haifa.ac.il(؛ معهد أبحاث التنمية والدراسات الاستراتيجية (القاهرة) ٢٠٢٤ idsc.gov.eg؛ Ofir Winter و Adam Sharon، *Nexus Magazine* (2024) nexus.haifa.ac.il.

[٢] Ofir Winter و Adam Sharon، 10) *Nexus Magazine* نوفمبر ٢٠٢٤ nexus.haifa.ac.il(؛ الأمم المتحدة (تغطية اجتماعات الجمعية العامة)، ٨ مارس ٢٠٢٤ press.un.org.

٣. تكتلات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون أصبحت أدوات مهمة في بلورة نظام عالمي بديل، يسعى لتقليل الهيمنة الغربية وإفساح المجال لأصوات الدول النامية.

٤. منطقة الشرق الأوسط تتأثر بشكل مباشر بهذه التحولات، حيث تتنافس القوى الكبرى على النفوذ، مما يعيد تشكيل التوازنات الإقليمية ويؤثر على سيادة الدول وقراراتها المستقلة.

٥. مصر، باعتبارها دولة محورية في المنطقة، تحاول تنويع شراكاتها الخارجية (مع روسيا، الصين، والاتحاد الأوروبي) دون المساس بعلاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة.

ثانيًا: الإجابة عن تساؤلات البحث

١. **أبرز ملامح التعددية القطبية** :تتجلى في صعود قوى جديدة، تنامي التكتلات الاقتصادية، تراجع ثقة الدول في المؤسسات الغربية، والتوجه نحو التبادل بالعملات المحلية بدلًا من الدولار.

٢. **دور القوى الكبرى** :الصين وروسيا تسعيان إلى خلق توازن في مواجهة الهيمنة الغربية من خلال مبادرات استراتيجية (الحزام والطريق، توسيع البريكس) بينما تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على نفوذها عبر التحالفات التقليدية.

٣. **التحالفات والمنظمات الحديثة** :أصبحت منصات للتعاون بين الدول النامية، تقدم بدائل اقتصادية وسياسية للنظام الغربي، وتدعو لنظام دولي أكثر عدالة.

٤. **انعكاسات التحولات على الشرق الأوسط** :زيادة التنافس بين القوى الكبرى، بروز أدوار إقليمية جديدة (مثل تركيا وإيران)، وتزايد فرص الدول المتوسطة مثل مصر لتعزيز نفوذها.

٥. **توجهات السياسة الخارجية المصرية** :اتسمت بالمرونة والتوازن، وسعت لتحقيق مصالح استراتيجية من خلال التنويع في الشراكات والانخراط في المبادرات الدولية.

٦. **فرص وتحديات الدور المصري**:

- *الفرص* :التوسع في العلاقات مع البريكس، الاستفادة من موقع مصر الجيوسياسي، الاستثمار في التكنولوجيا والطاقة.
- *التحديات* :التوازن بين التحالفات الدولية المتنافسة، ضغوط التمويل، والحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية.

٧. **استراتيجيات تعزيز المكانة المصرية** :تشمل الانخراط النشط في المنظمات الإقليمية والدولية، الاستثمار في القوة الناعمة، تنويع العلاقات الاقتصادية والعسكرية، وتطوير بنية تحتية تربط مصر بالقارات الثلاث.

ثالثًا: التوصيات للسياسة الخارجية المصرية

١. تعزيز الانخراط في تحالفات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي لتعظيم المكاسب الاقتصادية والسياسية.

٢. تبني سياسة خارجية متعددة المسارات تجمع بين الواقعية السياسية والانفتاح الاقتصادي مع الحفاظ على استقلالية القرار.

٣. الاستثمار في القوة الناعمة المصرية (الثقافة، التعليم، الأزهر، الدبلوماسية العامة) لتعزيز النفوذ الخارجي.

٤. تعزيز القدرات الذاتية في مجالات التكنولوجيا، الأمن السيبراني، والطاقة لزيادة قوة التفاوض المصري في النظام الدولي.

٥. دعم التواجد المصري في القارة الإفريقية من خلال مشروعات تنموية ومبادرات اقتصادية مشتركة.

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية

1 .سيناريو التفاؤل: مصر كفاعل جيوسياسي مرن ومؤثر

- التحليل الاستراتيجي:

- تنويع الشراكات: تبني مصر استراتيجية "الحياد الإيجابي" مع تعظيم الاستفادة من التنافس بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا).
- مثال: مشروع "المحور اللوجستي العالمي" في قناة السويس يجذب استثمارات صينية وأوروبية مع الحفاظ على العلاقات الأمنية مع واشنطن.
- الدليل:توقيع مصر اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوراسي (٢٠٢٣) وتعاونها مع الصين في مشاريع البنية التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق.

- تعزيز الاقتصاد الوطني:

- الاستفادة من عضويتها في "البريكس" لجذب استثمارات وتقليل الاعتماد على المؤسسات المالية الغربية.
- تطوير مشروعات الطاقة المتجددة (مثل منطقة بنبان للطاقة الشمسية) لتعزيز الاكتفاء الذاتي.
- التحدي: تجاوز معدلات النمو الحالية (٣.٥% في ٢٠٢٤) لتحقيق طموحات رؤية ٢٠٣٠.

- الموقع الجغرافي:

- تعزيز دور مصر كحلقة وصل بين أفريقيا وآسيا وأوروبا عبر قناة السويس والممرات التجارية البديلة (مثل طريق الحرير الجنوبي).
- المخاطر: المنافسة مع موانئ دبي والعقبة.

- النتيجة المتوقعة:

- ارتفاع النفوذ الإقليمي عبر قيادة مبادرات أمنية (مفاوضات سد النهضة، الوساطة في غزة).

- تحول مصر إلى "دولة جسر" بين الشرق والغرب، مع زيادة وزنها في المنظمات متعددة الأطراف (مثل الاتحاد الأفريقي).

- النجاحات الملموسة:

- اقتصاديًا:جذب استثمارات صينية وأوروبية في قناة السويس والمنطقة الاقتصادية.
- جيوسياسيًا: لعب دور الوسيط في أزمات غزة وليبيا، مما يعزز مكانتها كطرف محوري.
- إقليميًا:تعزيز النفوذ الأفريقي عبر مشروعات مثل "سد تنزانيا" والربط الكهربائي مع السودان.

- التكيف مع التعددية القطبية: مصر تستفيد من التنافس بين القوى الكبرى دون الانحياز الكامل لأي منها، وهو ما يتوافق مع طبيعة النظام الدولي متعدد الأقطاب

2 .سيناريو الاستمرار التقليدي: سياسة الموازنة المحدودة

- التحليل الاستراتيجي:

- الاعتماد على التحالفات التقليدية:الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة (١.٣ مليار دولار مساعدات عسكرية سنوياً) دون مغامرة بتعزيز الشراكة مع الصين أو روسيا.
- الدليل:إلغاء صفقة طائرات SU-35 الروسية (٢٠٢٣) .

- ضعف الاستثمار في الشراكات الجديدة:

- محدودية التفاعل مع تحالفات مثل "بريكس" أو "منظمة شنغهاي" رغم العضوية.
- النتيجة:تراجع الحضور الاقتصادي في أفريقيا لصالح تركيا والإمارات.

- المخاطر:

- فقدان فرص الاستفادة من التمويل الصيني أو الروسي لمشروعات البنية التحتية.
- تراجع الدور الإقليمي في ظل صعود لاعبين جدد (مثل إثيوبيا في ملف سد النهضة).

3 .سيناريو التراجع: العزلة والتبعية

- التحليل الاستراتيجي:

- الانحياز الأحادي: الانضمام الكامل للمحور الغربي مقابل تخلي روسيا والصين عن دعم مصر في الأمم المتحدة.
- العواقب:فقدان الدعم الدولي في قضايا مثل سد النهضة.

- الفشل في مواكبة التغيرات:

- إهمال تحديث البنية التحتية الرقمية أو الطاقة النظيفة، مما يفقد مصر موقعها التنافسي.
- الدليل: تصنيف مصر في المرتبة ٩٠ في مؤشر الجاهزية التكنولوجية (٢٠٢٤).

- النتيجة الكارثية:

- عزلة إقليمية بسبب تراجع الوساطة في الصراعات (ليبيا، فلسطين).

- أزمات اقتصادية حادة مع انخفاض الاحتياطي النقدي وارتفاع الدين العام (٩٢% من الناتج المحلي في ٢٠٢٤).

السناريو الاكثر ترجيحا من الباحثه سيناريو التفاؤل هو الأكثر انسجاماً مع السياسة الخارجية المصرية الحالية، شرط تعزيز الإصلاحات الداخلية وتبني دبلوماسية استباقية تستثمر الفرص التي يوفرها النظام الدولي متعدد الأقطاب وهذا للاسباب التاليه لتحقيق هذا السيناريو:

١. اتساق مع السياسة المصرية الحالية:

- مصر تبنت بالفعل سياسة "التنويع الحذر" (الشراكة مع الصين + الحفاظ على العلاقات الأمريكية)، وهو ما يتوافق مع السيناريو الأول.

- الدليل: انضمام مصر لـ"بريكس" مع الحفاظ على التماريات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة.

٢. المكاسب الجيوسياسية:

- نجاح مصر في لعب دور الوسيط في أزمات إقليمية (غزة، ليبيا) يعزز مكانتها كطرف لا غنى عنه.

٣. التوجهات العالمية:

- صعود التعددية القطبية يتطلب بالضرورة سياسات مرنة، وهو ما تعكسه رؤية مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠.

٤. لتعزيز سيناريو التفاؤل:

- تعميق الشراكة مع "بريكس": السعي لاستضافة قمة المجموعة في القاهرة.
- تطوير البنية التحتية الرقمية: إنشاء مركز إقليمي للأمن السيبراني بتمويل صيني-أوروبي مشترك.
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية: إبرام اتفاقيات تفضيلية مع دول أفريقية لتعزيز الصادرات المصرية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغه العربية :

١. إبراهيم، سامي. *الدور المصري في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية*. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢.

٢. أبو زيد، شريف. *مصر والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد ٢٠١١*. القاهرة: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٠.

٣. حافظ، مي. "قراءة تحليلية في السياسة الخارجية المصرية في عهد السيسي". *مجلة السياسة الدولية*، العدد ٢٢٠، ٢٠٢٢، ص. ٨٨–١٠٥.

٤. السعيد، أحمد. *تحولات النظام الدولي وتعدد الأقطاب: رؤية استشرافية*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١.

٥. سعيد، منى. "مشاركة مصر في قمة بريكس ودلالاتها السياسية". *الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية*، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣.
https://mesc.org.eg

٦. صبري، نجلاء. "مصر والمنظمات الدولية: قراءة في أدوار متغيرة". *دراسات السياسة الدولية*، العدد ٢١٥، ٢٠٢٣، ص. ١١٢–١٣٠.

٧. الطحاوي، محمود. *التحولات الجيوسياسية وتأثيرها على النظام الدولي*. بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٢١.

٨. عبد الفتاح، مصطفى. "السياسة الخارجية المصرية في ظل النظام العالمي الجديد". *المجلة المصرية للعلوم السياسية*، العدد ٩٠، ٢٠٢٢، ص. ٤٥–٦٨.

٩. فهمي، عصام. *السياسة المصرية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٩.

١٠. مركز الأهرام للدراسات السياسية. *مستقبل العلاقات الدولية في ظل صعود القوى الآسيوية*. القاهرة: مطبعة الأهرام، ٢٠٢٠.

English References:

Predicous:

1. Allison, Graham. *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017.

2. BRICS Information Portal. "Joint Statement of the 15th BRICS Summit." Johannesburg: BRICS Secretariat, 2023. https://brics2023.gov.za

3. Cox, Michael. "Power Shifts, Economic Change and the Decline of the West?" *International Relations* 26, no. 4 (2012): 369–388.

4. Ikenberry, G. John. *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*. Princeton: Princeton University Press, 2011.

5. Kissinger, Henry. *World Order*. New York: Penguin Press, 2014.

6. Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. Updated ed. New York: W. W. Norton & Company, 2014.

7. Ministry of Foreign Affairs of Egypt. "Egypt's Foreign Policy Objectives." 2023. https://www.mfa.gov.eg

8. National Intelligence Council (U.S.). *Global Trends 2040: A More Contested World*. Washington, D.C.: U.S. Government Publishing Office, 2021. https://www.dni.gov/index.php/gt2040-home

9. Nye, Joseph S. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: PublicAffairs, 2004.

10. United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2023: Breaking the Gridlock*. New York: UNDP, 2023. https://hdr.undp.org

11. United Nations. "Annual Report of the Secretary-General on the Work of the Organization 2023." New York: United Nations Publications, 2023.

12. Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. New York: McGraw-Hill, 1979.

13. World Economic Forum. "Global Risks Report 2024." Geneva: WEF, 2024. https://www.weforum.org/reports/global-risks-report-2024

14. Zakaria, Fareed. "The Rise of the Rest." *Foreign Affairs* 87, no. 2 (2008): 18–43.

الخرائط :

1. Visual Capitalist. "How China Overtook the U.S. in Global Trade Dominance (2000–2024)."Accessed May 1, 2025. https://www.visualcapitalist.com/cp/how-china-overtook-u-s-in-global-trade-dominance-2000-2024.
2. Statista. "BRICS Expansion Map 2023–2024." Accessed May 1, 2025. https://www.statista.com/chart/30672/brics-expansion-map.
3. Free-Map.org. "Map of the Influence of the USA and China on the Countries of the World."Accessed May 1, 2025. https://free-map.org/maps/maps/map-of-the-influence-of-the-usa-and-china-on-the-countries-of-the-world.